مؤتمر التمويل الإسلامي العالمي لمجموعة العشرين: المزايا والتحديات
التحديات التنظيمية وتجربة دولة الكويت

١. المقدمـــة

أصحاب السعادة،،،

السيدات والسادة الحضور الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وصباح الخير لكم جميعاً.

بدايةً، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر معالي المحافظ أردم باشي على دعوته الكريمة لإلقاء كلمة في هذا المؤتمر، ويسعدني أن أشارك الحضور الكريم رؤيتي حول موضوع هذا المؤتمر.

لقد كشفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عن عدد من المشكلات الرقابية التي تتعلق باستقرار النظم المالية في مختلف أرجاء العالم. وفي سبيل مواجهة هذا التحدي، فقد بذل المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي، جهوداً مضنية لإصلاح البيئة الرقابية والمالية الدولية بهدف تحسين قدرتها على مواجهة الأزمات والمحافظة على استقرارها. ونتيجة لتلك الجهود، شهدنا مجموعة واسعة من الإصلاحات خلال السنوات القليلة السابقة.

كلمة سعادة محافظ بنك الكويت المركزي، دكتور محمد يوسف الهاشل، في **"مؤتمر التمويل الإسلامي العالمي لمجموعة العشرين: المزايا والتحديات"** الذي يستضيفه البنك المركزي التركي خلال الفترة ٣١ أغسطس – ١ سبتمبر ٢٠١٥ في إسطنبول، تركيا.

وبالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد أضحت عملية تطبيق نظم رقابية فعالة أحد أهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة، وهو ما سوف أشير إليه لاحقاً في سياق كلمتي. فقد واجهت السلطات الرقابية بالنسبة لهذه المؤسسات نوعين من التحديات: **تأسيسية ومستمرة.**

٢. التحديات الرقابية التأسيسية

دعوني أبدأ بالإشارة في عجالة إلى التحديات الرقابية، والتي تعتبر أساسية بطبيعتها، من منطلق أن عدم مواجهة هذا النوع من التحديات قد يؤثر على قدرة التمويل الإسلامي ذاته على الاستمرارية. ونظراً لما دار حول هذا الموضوع من مناقشات في كثير من المنتديات، فسأعمد إلى تناول هذه القضايا بإيجاز لإتمام الرؤية بشأنها.

إن تطوير صناعة التمويل الإسلامي كمكون رئيسي وتنافسي في النظام المالي يتطلب توفير التنظيم التشريعي والرقابي اللازم. فالأركان الأساسية لنظام تمويل إسلامي سليم تشمل بنية تحتية وأنظمة رقابية وإشرافية سليمة (مثل إصدار التراخيص، التعليمات الرقابية الاحترازية، الخ)، ونظم مناسبة للمحاسبة والتدقيق، فضلاً عن بنية أساسية منظمة للأسواق المالية.

لذلك، فإن هذه العناصر تعتبر متطلبات أساسية مسبقة لصناعة التمويل الإسلامي. وأخذاً بالاعتبار الطبيعة الخاصة لهذه الصناعة واحتياجاتها والمخاطر الكامنة في أعمالها، فإن تطوير صناعة التمويل الإسلامي يستلزم تنظيم قانوني فعال لأعمالها ونظم فعالة للسيولة، إضافة إلى بنية سليمة للشفافية والحوكمة والمعلوماتية. ومن هذا المنطلق، فإن القوانين والتعليمات الداعمة لذلك، فضلاً عن الأطر لحل النزاعات ونظم الحوكمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تعتبر جميعها ضرورية لتطوير صناعة التمويل الإسلامي. وجدير بالذكر أن الرقابة الفعالة وتطبيق إطار عمل شرعي قوي ونظام قضائي فعال من شأنه رفع مستوى الثقة وتعزيز سلامة النظام المالي الإسلامي.

ولتحقيق هذه الغايات، يجب بذل جهود حثيثة لتحسين قدرات السلطات الرقابية وصناع السياسات. وبدون بناء هذه القدرات، فإن بناء نظام رقابي سليم للمؤسسات المالية الإسلامية سيكون أمراً بعيد المنال.

إنني على يقين بدراية السلطات الرقابية لهذه التحديات، بل ومن المؤكد أن هذه السلطات قد اتخذت خطوات جدية في سبيل مواجهة هذه التحديات لا سيما بعد النمو الملحوظ في التمويل الإسلامي بكثير من الدول. ومع ذلك، يهمني التنويه بأن تحسين النظم الرقابية هو عملية ديناميكية متواصلة، فضلاً عن أن التطورات في احتياجات مؤسسات هذه الصناعات والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تتطلب مراجعة مستمرة لتطوير أطر العمل المطبقة لتواكب تلك التطورات.

٣. التحديات الرقابية المستمرة

إضافة إلى التحديات التأسيسية التي أشرت إليها، نواجه أيضاً عدداً من التحديات الرقابية التي تعتبر مستمرة بطبيعتها مثل (أ) ضمان تكافؤ الفرص، (ب) تطبيق إصلاحات بازل ٣، (ج) استكمال سياسات التحوط الجزئي والكلي، (د) الرقابة عبر القطاعات وعبر الحدود، و(هـ) شبكات الأمان الاقتصادية وأنظمة الإعسار والتصفية. ورغم أن قائمة التحديات هذه لا تعتبر كاملة أو شاملة، إلا إنني أرى أنها تشكل أهم خمس تحديات تواجه السلطات الرقابية على المؤسسات المالية الإسلامية، ومواجهتها لن يسمح فقط بالتغلب على بعض المعوقات التي تواجه التمويل الإسلامي، ولكن ستؤدي أيضاً إلى تحسين الإطار الرقابي على مؤسسات هذه الصناعة. ومن هذا المنطلق، سوف تركز ملاحظاتي بصفة خاصة على هذه التحديات.

٣٠١ ضمان تكافؤ الفرص

سوف أبدأ مناقشة التحديات المستمرة بموضوع ضمان تكافؤ الفرص. كما نعلم، فإن التمويل الإسلامي متواجد في أي نظام مصرفي ثنائي، الذي يسمح بالعمل المصرفي التقليدي إلى جانب العمل المصرفي الإسلامي، حيث يتعين على السلطات الرقابية التأكيد على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بحيث لا تعاني الصناعة الإسلامية من نقص في الفرص المتاحة في السوق بالمقارنة بمثيلتها التقليدية.

وعلى أساس مبدأ التناسب Principle of Proportionality، فقد ثار الجدل حول إعفاء البنوك الإسلامية من بعض المتطلبات الرقابية، وذلك لكونها حديثة النشأة في الكثير من الدول، كما تتسم بصغر الحجم على الأقل مقارنة بالنظام المالي التقليدي، إن لم يكن على المستوى الفردي. وهنا أود أن أؤكد بأن مبدأ التناسب ليس الهدف منه إعفاء أي مؤسسة إسلامية من التزاماتها القانونية، فالمقصود هو تطبيق نسبي للقواعد والتعليمات بما يتناسب مع حجم ودرجة التعقيد في أعمال الصناعة.

ورغم ذلك، فإن التطبيق النسبي للقواعد والتعليمات يستلزم قدراً من التقدير من جانب السلطات الرقابية. ولتحقيق ذلك بشكل موضوعي وسليم، يجب على السلطات الرقابية فهم طبيعة وحجم المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية، وهو الأمر الذي يعد في حد ذاته تحدياً كبير للسلطات الرقابية بسبب المحدودية النسبية للبيانات والأبحاث ذات الصلة بالتمويل الإسلامي في هذا المجال.

وبالنسبة لدولة الكويت، فإن البنوك الإسلامية تشكل نحو ٣٩% من النظام المصرفي، وهي ثاني أكبر حصة للبنوك الإسلامية في أي دولة ذات نظام مصرفي ثنائي، يشمل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. ومما لا شك فيه، فإن الحضور القوي للبنوك الإسلامية في دولة الكويت يؤكد على فاعلية جهود بنك الكويت المركزي في التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص

للبنوك بنوعيها، فضلاً عن توفير خيارات متعددة أمام العملاء لتلبية احتياجاتهم من الخدمات المصرفية المختلفة.

ولضمان تكافؤ الفرص أمام البنوك الإسلامية، عمدنا إلى تطبيق إطار قانوني ورقابي، وأدوات لإدارة السيولة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية. ودعوني أسرد على حضراتكم بعضاً من الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الخصوص.

(أ) لضمان كفاية الأساس القانوني، قمنا بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية، وعلى وجه التحديد الفصل الثالث من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، والذي يوفر لبنك الكويت المركزي الأدوات القانونية المطلوبة لوضع السياسات والضوابط الرقابية والإشرافية على البنوك الإسلامية في دولة الكويت وبما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات الصلة.

(ب) للتأكد من تطبيق الأساليب الرقابية بشكل متكافئ، وعلى ذات النسق المتبع بالنسبة للبنوك التقليدية، قمنا بإعداد دليل رقابي وإشرافي شامل خاص بالبنوك الإسلامية، يحتوي على مجموعة تفصيلية من السياسات والمعايير والضوابط والتعليمات. كما أكدنا على أن الإصلاحات الرقابية الأخيرة تتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، لضمان تكافؤ الفرص في القطاع. فعلى سبيل المثال، تم – من ضمن أمور أخرى – إصدار الإصلاحات التنظيمية للجنة بازل ٣ مثل تعليمات معيار كفاية رأس المال ومعيار الرفع المالي ومعيار تغطية السيولة، وذلك بشكل منفصل لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بعد مناقشات مكثفة مع الأطراف المحلية والدولية. إضافة إلى ذلك، تم إصدار قواعد ونظم للحوكمة بما يتفق والطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية.

(ج) وفيما يتعلق بإدارة السيولة بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، فقد بذلنا جهوداً كبيرة لتوفير فرص استثمارية عادلة للبنوك الإسلامية في عملياتها اليومية من خلال تنفيذ عمليات سوق نقدي باستخدام أدوات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية. ولضمان توفير السيولة للبنوك الإسلامية في أوقات الضغط، قمنا بتوفير تسهيلات المقرض الأخير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٣٠٢ تطبيق إصلاحات بازل ٣

أود أن أسلط الضوء على التحدي الخاص بتطبيق إصلاحات بازل ٣، والتعليمات الموازية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث تأتي إشارتي لإصلاحات بازل ٣ كونها أحدث مثال. وبمعنى أكثر شمولاً، فإن تحديات تطبيق الإصلاحات الرقابية العالمية هي تحديات مستمرة، فقط طبيعة هذه التحديات هي التي تغيرت مع انتقالنا من بازل ١ إلى بازل ٢ والآن إلى بازل ٣.

وكما نعلم جميعاً أن إصلاحات بازل ٣ تشمل إرشادات كافية حول التطبيق بالنسبة للبنوك التقليدية، ولكنها محدودة للغاية بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وربما غير متوفرة من الأساس. ومع أن إصلاحات بازل ٣ تمثل أكثر الجوانب تحدياً، فإن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد تركت هذا الأمر لتقدير السلطات الرقابية المعنية لوضع أفضل القواعد للتطبيق بما يتوافق مع طبيعة البنوك الإسلامية.

إن ذلك يتطلب دون شك إعمال التقدير من جانب السلطات الرقابية المعنية، والذي لابد وأن يؤدي إلى وجود فروق في التطبيقات بين مختلف الدول، وخاصة في حالة التمويل الإسلامي، حيث يؤدي اختلاف التفسيرات الشرعية إلى جعل المهمة أكثر صعوبة. وعلى الرغم من أن الهدف من الإصلاحات الرقابية العالمية كان لتنظيم التعليمات عبر مختلف الدول (مع وجود إمكانية للتقارب في النظم الرقابية فيما بينها)، إلا إن الاستخدام المتزايد

للتقدير قد ينقلنا إلى الاتجاه المعاكس. وقد نشهد أساليب مغايرة بالنسبة للتعليمات الخاصة بالبنوك الإسلامية لدى مختلف الدول مع وجود مخاطر التحايل على النظم والتعليمات الرقابية.

وبعيداً عن تلك المخاوف العامة، أود أيضاً أن أشير إلى عدد من القضايا العملية في شأن تعليمات كفاية رأس المال والسيولة ضمن إصلاحات بازل ٣.

ففيما يتعلق بكفاية رأس المال، ورغم أن الإرشادات الجديدة قد ساعدت على زيادة جودة وقيمة وشفافية قاعدة رأس المال، إلا إننا نواجه بعض المشكلات الرقابية، والتي تتمثل في الآتي:

- أولاً، التزام البنوك الإسلامية بمتطلبات الشريعة الإسلامية للشريحة ١ الإضافية والأدوات الرأسمالية للشريحة ٢ يعتبر أمراً على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للسلطات الرقابية. لذلك، فإن الأمر يتطلب من السلطات الرقابية الوطنية وضع الإرشادات والإيضاحات بشأن الأدوات المؤهلة لمعالجتها كرأسمال أساسي (الشريحة ١) ورأسمال مساند (الشريحة ٢).

- ثانياً، إصدار أدوات رأسمالية جديدة ضمن عمليات التوريق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (التصكيك) له تأثيرات مهمة على أنشطة أسواق الدين بالعملة المحلية/الأسواق الرأسمالية. وهنا يتطلب الأمر تنسيق أفضل مع الهيئات الرقابية الأخرى المعنية بشأن المعالجة التحوطية لتلك الأنشطة.

وفيما يتعلق بالإرشادات الخاصة بمعيار تغطية السيولة:

- أولاً، يمثل توفر الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي يمكن أن تلبي المتطلبات الصارمة لبازل ٣/مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مشكلة كبيرة. الأمر الذي يؤدي إلى قيام كثير من البنوك الإسلامية بالاحتفاظ بحصة

أكبر من النقد مما يؤثر سلباً على ربحيتها. إضافة إلى ذلك، فإن المتاجرة في هذه الأدوات محدود، حيث تفضل البنوك الحائزة لتلك الأدوات الاحتفاظ بهذه الأدوات حتى تاريخ الاستحقاق. ولقد كان تأسيس المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة لتلعب دوراً محورياً في مواجهة عجز الأصول السائلة عالية الجودة قصيرة الأجل.

- ثانياً، إن توفير أصول سائلة عالية الجودة وفعالة يتطلب توافر بنية تحتية أخرى مساندة سواء من ناحية السيولة أو من الناحية القانونية مثل (أ) تطوير سوق ما بين البنوك، (ب) زيادة التمويل وسيولة السوق من خلال توفير أدوات الدين الإسلامية السائلة قصيرة وطويلة الأجل، و(ج) إنشاء شبكات أمان اقتصادي مثل نظام تأمين الودائع المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وترتيبات المقرض الأخير، وسوف أتناول شبكات الأمان الاقتصادي بشكل منفصل لاحقاً.

٣٠٣ استكمال تطبيق سياسات التحوط الجزئي مع سياسات التحوط الكلي

حالياً نحن نواجه مشكلة حول استكمال التطبيق الأفضل لسياسات التحوط الجزئي مع سياسات التحوط الكلي.

ومن أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ أن ضمان سلامة المؤسسات لا يعتبر بالضرورة ضماناً لاستقرار النظام المالي ككل، ومن ثم فإنه يتطلب من السلطات الرقابية استكمال الرقابة التحوطية الجزئية مع إجراءات تحوط كلية مصممة لمواجهة المخاطر النظامية. ورغم أن سياسات التحوط الجزئي والكلي تتشارك في عدد من الأدوات، إلا إن لكل منها استخدام مختلف عن الأخرى وإن كان ذو صلة. وتستهدف إجراءات التحوط الجزئي سلامة المؤسسات المالية على المستوى الفردي في حين تساعد إجراءات التحوط الكلي في الأساس على ضمان سلامة النظام المالي ككل عن طريق منع وتخفيف المخاطر النظامية.

إن التطبيق السليم لسياسات التحوط الكلي يعد في حد ذاته تحدياً حتى بالنسبة للتمويل التقليدي. وعندما يتعلق الأمر بالتمويل الإسلامي، فإن إدراكنا محدود للغاية بالنسبة للأدوات التي قد تعمل على نحو أفضل وتحت أي ظروف. وفي النظام المصرفي الثنائي، حيث تعمل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية جنباً إلى جنب، لا يزال لدينا تصور محدود عن الوجه الأمثل لهيكلة إطار سياسات التحوط الكلي لقياس ومراقبة المخاطر النظامية. وعلى نفس المستوى من الأهمية والتحدي يأتي تحديد ومعايرة الأدوات المناسبة للبنوك الإسلامية.

ورغم أن البحوث الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي، وصندوق النقد الدولي والمنظمات الأخرى يمكن أن تخدم كإرشادات عملية، إلا إن الأمر يتطلب عمل كبير لتعديل الأدوات اللازمة لتلبية المتطلبات المحلية ومواجهة المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية.

وبالنسبة لدولة الكويت، فقد واجهنا هذه التحديات عند طرح إجراءات لجعل خدمة ديون قطاع القروض الشخصية أكثر شفافية بهدف مساعدة العملاء على اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة. وفي حالة البنوك التقليدية، فقد كان واضحاً ضرورة تقديم البنوك تفاصيل عملية خدمة الدين لعملائها. ومع ذلك، ولتطبيق نفس القواعد على البنوك الإسلامية، كان علينا مناقشة هذا الأمر مع الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية لإيجاد نقطة التقاء مشتركة مع ضمان الشفافية دون أن يؤثر ذلك على المتطلبات الشرعية للبنوك الإسلامية.

٣٠٤ الإشراف عبر القطاعات وعبر الحدود

يتمثل التحدي الرابع في التأكد من الإشراف الفعال عبر القطاعات وعبر الحدود.

فلا شك أن مهام السلطات الرقابية في أي نظام مصرفي ثنائي تتمتع فيه البنوك الإسلامية بحصة كبيرة، تتسم بالتعقيد النسبي بسبب الإشراف على مجموعتين من المؤسسات المصرفية لكل منها سمات ومخاطر تختلف عن الأخرى. وتواجه تلك السلطات تحديات إضافية في

التأكد من تطبيق نظام رقابي متسق بالنسبة للمؤسسات الأخرى مثل المؤسسات المالية الغير مصرفية.

ومن الحالات الجديرة بالاعتبار هي الإشراف على التكتلات المصرفية. ومن الضروري تطبيق أسلوب رقابي وإشرافي عبر القطاعات للبنوك الإسلامية لضمان فاعلية العملية الإشرافية، فالبنوك الإسلامية قد تقوم بأنشطة متنوعة (مثل قيام مجموعة مصرفية بإدارة صناديق أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة، والتكافل) خارج الحدود الرقابية. لذلك، يجب أن تتوافر للسلطة الرقابية الصلاحية والقدرة على تقييم المخاطر على مستوى مجمع.

وفي الدول التي تخضع فيها هذه الأنشطة لإشراف سلطات رقابية منفصلة، تصبح الحاجة ملحة للتعاون بين السلطات الرقابية. ولسهولة التنسيق بينها، يمكن عقد جلسات حوار ومناقشات متكررة أو إبرام مذكرات تفاهم لتحديد الأدوار والمسئوليات وفق أسس واضحة.

أما بالنسبة للكيانات التي لا تخضع للرقابة (مثل صناديق التحوط، التأجير، الشركات ذات الأغراض الخاصة، أو شركات شراء المديونيات) و/أو المؤسسات غير المالية التابعة لمؤسسة مالية إسلامية خاضعة للرقابة، فإن الهيئة التي تراقب المؤسسة المالية الإسلامية الأم يتعين أن تتوافر لديها الصلاحية والقدرة على تقييم المخاطر المحولة من الشركات الخاضعة للرقابة إلى تلك الغير خاضعة للرقابة أو العكس.

ومع صعوبة التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية في دولة ما، فإن الأمر يصبح أكثر تحدياً في أحوال تداخل العملية الرقابية مع سلطات في دول أخرى. ومع ذلك، وبدون التنسيق الفعال بين السلطات الرقابية في مختلف الدول، فإن مخاطر انتقال الأزمات تكون كبيرة، حيثما يكون للمؤسسات المالية الإسلامية انكشاف مهم عبر الحدود. ومع توجه البنوك الإسلامية المتنامي نحو العمليات عبر الحدود، تصبح الحاجة ملحة وضرورية للتعاون بين السلطات الرقابية المعنية لاحتواء مخاطر انتقال الأزمات عبر الحدود.

٣٠٥ شبكات الأمان الاقتصادية ونظم التعليمات الرقابية

نأتي إلى التحدي الخامس والمتمثل في تطبيق شبكات الأمان الاقتصادية ونظم الإعسار والتصفية.

إن مجموعة الإجراءات والخطوات التي قمت بمناقشتها آنفاً مثل تطبيق بازل ٣ أو سياسات التحوط الكلي، الخ، هي إجراءات وقائية ضرورية لتحقيق الاستقرار للنظام المالي وزيادة قدرته على مقاومة الأزمات والضغوط.

ورغم دور السلطات الرقابية في تحديد وتخفيف المخاطر قبل تعاظمها، إلا أنه لا يوجد أي نظام مالي على الإطلاق محصن في مواجهة الخطر. وتظهر أهمية شبكات الأمان في أوقات الاضطرابات المالية، سواء على المستوى الفردي بين البنوك أو على مستوى القطاع ككل، حيث تساعد هذه الشبكات على احتواء انتشار عدوى هذه الاضطرابات إلى مؤسسات أخرى.

على سبيل المثال، لتحسين التعامل مع حالات ضغوط السيولة أو إخفاق بنك إسلامي، من الضروري وجود مستوى ملائم من الحماية النظامية في شكل شبكات أمان مثل برامج التأمين على الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتسهيلات المقرض الأخير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولكن تظل شبكات الأمان وأطر الاعسار والتصفية، بالنسبة للتمويل الإسلامي، دون المستوى المطلوب من التطور. جدير بالذكر أن هناك عدد قليل من الدول لديها بنوك إسلامية قد طبقت برامج إسلامية للتأمين على الودائع وتسهيلات المقرض الأخير.

وبالنسبة لتسهيلات المقرض الأخير، فإن التحدي الأساسي للسلطات الرقابية يتمثل في وضع إجراءات واضحة يمكن للبنك المركزي أن يقوم بموجبها بدور المقرض الأخير. ومن القضايا الرئيسية التي تواجه السلطات الرقابية في هذا الصدد تحديد الصيغة أو العقد المالي

الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية لغرض توفير السيولة الطارئة لمساعدة المؤسسات المالية الإسلامية.

وفيما يتعلق بالبرامج الإسلامية للتأمين على الودائع، فرغم وجود نظام للتأمين التقليدي على الودائع في الكثير من الدول، إلا إن نموذج الأعمال للمؤسسات المالية الإسلامية يتطلب بعض التعديلات حتى يمكن هيكلة مثل هذا البرنامج والتأكد من فاعلية تشغيله. فعلى سبيل المثال، فإن تصميم الحماية الملائمة لمولي البرامج، وهم بصفة أساسية أصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح والخسائر، يتطلب دراسة متأنية للمتطلبات من الوجهة الشرعية.

إن تصميم شبكات الأمان يستلزم تصميم أدوات من شأنها أن تضمن تكافؤ الفرص والمحافظة على مبتكرات التمويل الإسلامي. وقد قمنا في دولة الكويت بتطوير أدوات محددة لتسهيلات المقرض الأخير الإسلامية، وقائمة بالأصول عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي يمكن أن تستخدم كضمان لتسهيلات المقرض الأخير، كما نعمل في ذات الإطار على تصميم برامج إسلامية للتأمين على الودائع.

ورغم وجود شبكات الأمان الاقتصادية، فإن البنوك يمكن أن تمارس أعمالها ولا يحالفها النجاح. وفي هذه الحالات، ورغم أن البرامج الإسلامية للتأمين على الودائع تغطي صغار المودعين، إلا أن نظم الاعسار والتصفية الفعالة يمكن أن تسمح للدائنين الآخرين (كبار المودعين، المستثمرين، الخ) من استرداد أموالهم من خلال عملية فعالة للتصفية. ولتطوير إطار عمل فعال للاعسار والتصفية، يجب أن نأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

- أن المراحل والإجراءات في شأن إدارة الأزمات قد لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث لا توجد سابقة واضحة لذلك الإطار بالنسبة للبنوك الإسلامية.

- هناك تفسيرات مختلفة للأحكام الشرعية في مختلف الدول ومنها الآراء الشرعية حول تحويل ملكية الذمم.

- توجد مسائل تتعلق بأولوية المطالبات، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للعقود في التمويل الإسلامي، ومنها موقف حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح والخسائر خلال دعاوي الإعسار.

لذلك، وللتعامل مع مشكلة إعسار مؤسسة مالية إسلامية عبر الحدود:

- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية، من جانبها، توفير تمويل للطوارئ وخطط لمواجهة الأزمات تخضع بالضرورة لتقييم السلطات الرقابية كجزء من عمليات الإشراف والرقابة المستمرة.

- يجب على السلطات الرقابية تطوير آلية لمشاركة المعلومات والتعاون مع الهيئات الأخرى، المحلية والدولية، للتنسيق بشأن أي هيكلة أو حل منظم لأي مؤسسة مالية إسلامية متعسرة.

٣٠٦ ملاحظات ختامية

أسمحوا لي أن أختم كلمتي هذه بعدد من الأفكار النهائية للتعامل وبشكل فعال مع التحديات الرقابية المستمرة مستقبلاً:

- أولاً، ينبغي **تعزيز قدراتنا الرقابية** عن طريق تكثيف التركيز على الأبحاث عالية الجودة فيما يتعلق بالنشاط المالي والمصرفي الإسلامي من أجل تحسين عملية تصميم الضوابط والتعليمات الرقابية. وفي نفس الوقت، يجب إعطاء أولوية لبناء القدرات الرقابية لدعم استقرار النظام المصرفي الكلي وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات. وفي ذات السياق،

ينبغي مواصلة الجهود الرامية لتعديل وتحسين الأطر الرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية بما يتفق مع توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

- ثانياً، يجب أن **نسعى لتحقيق التقارب في النظم الرقابية**. ورغم منطقية استخدام التقدير في التأكد من أن التعليمات تأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن ترك كافة القرارات الأساسية للتقديرات الرقابية قد يؤدي إلى اختلافات كبيرة بين الدول. ولتجنب مخاطر زيادة الاختلاف بين الدول، وللحد من مخاطر التحايل على التعليمات، يجب على السلطات الرقابية التوصل إلى إجماع أوسع حول الكيفية المثلى والتوقيت الأفضل لاستخدام التقدير. لذلك، فإن هذا المؤتمر يعتبر خطوة قيّمة في سبيل تحقيق الهدف المنشود، وعلى غراره ينظم مجلس الخدمات المالية الإسلامية منتديات دورية لمناقشة مثل تلك الأمور وبناء رؤى موحدة.

- وأخيراً، **ينبغي تعزيز أواصر التعاون والتعلم من الخبرات التنظيمية للدول الأخرى**. فرغم تفرد وتميز كل دولة عن الأخرى، يمكن أن نجني الكثير من خبرات الآخرين. لذلك، من الضروري أن نستفيد من معارف وعلوم مختلف المراقبين في الدول الأخرى.

الحضور الكريم ... رغم بعض القضايا التي تناولتها في سياق ملاحظاتي، إلا أنني على ثقة من أن الفرصة مواتية اليوم لمزيد من المناقشات حول البعض من هذه الجوانب. وإنني أتطلع للاستماع لرؤى العلماء والخبراء الأجلاء في الجلسات المقبلة.

وأشكركم جزيل الشكر على انتباهكم الكريم.

٣١ أغسطس ٢٠١٥